

المؤتمر القضائي الأول للمحاكم الدستورية / المحاكم العليا والمؤسسات الموازية أو المماثلة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بيان إسطنبول

في 14-15 ديسمبر 2018، استضافت المحكمة الدستورية للجمهورية التركية في إسطنبول المؤتمر القضائي الأول للمحاكم الدستورية / المحاكم العليا والمؤسسات الموازية أو المماثلة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحت شعار "دور الهيئات القضائية العليا في مجال حماية سيادة القانون والحقوق الأساسية".

شاركت 42 من المحاكم / المجالس الدستورية والعليا والمؤسسات الموازية أو المماثلة من الدول الأعضاء / المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى المحاكم الضيوف والمؤسسات القضائية الدستورية الإقليمية.

تنشرف المحكمة الدستورية التركية باتخاذ مثل هذه المبادرة وهي ممتنة للمشاركين على اهتمامهم الكبير بهذا الحدث.

نحن، رؤساء وممثلو المحاكم / المجالس الدستورية والعليا والمؤسسات الموازية أو المماثلة / للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نعلن التزامنا بسيادة حكم القانون وحقوق الإنسان والمبادئ القانونية العالمية. كما أننا نعترف بالحاجة الماسة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ونطالب دول العالم باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التمتع الكامل بالحقوق والحريات من قبل جميع الأفراد. كما أننا نشعر بالقلق الشديد إزاء خطابات وممارسات التحريض على كراهية الأجانب وكراهية المسلمين (الإسلاموفوبيا) وندين الأعمال الإرهابية التي تقوض تعزيز حياة كريمة لجميع البشر والتعايش السلمي بين جميع الأديان والمعتقدات.

في ضوء الملاحظات القيمة والمناقشات المثمرة التي جرت خلال المؤتمر، نخلص إلى أن مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان يشكلان الركائز الأساسية لنظام قانوني عادل. وتلعب السلطات القضائية العليا والدستورية دوراً مركزياً في دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان ضد التدخلات غير المبررة. ينبغي أن تقوم هذه السلطات القضائية بدور قيادي في تطوير وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في نفس الوقت.

في هذا المسعى الهادف إلى صون وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، هناك الحاجة الماسة لتأسيس حوار مستمر بين المحاكم / المجالس الدستورية والعليا والمؤسسات الموازية أو المماثلة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتبادل الخبرات، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في الفقه الدستوري وممارسته.

يقر رؤساء وممثلو المحاكم / المجالس الدستورية والعليا والمؤسسات الموازية أو المماثلة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الحاضرون في المؤتمر بالحاجة إلى تعاون أكبر وفي نفس الوقت يتفقون من حيث المبدأ على الانخراط في أنشطة تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى بين المحاكم / المجالس المعنية ويقر بموجبه:

1- عقد مؤتمرات منتظمة من أجل مناقشة المسائل الدستورية وحقوق الإنسان ذات الاهتمام المشترك وتبادل المعلومات والآراء والخبرات لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، في نفس الوقت.

2- تشكيل لجنة عمل على مستوى الخبراء تتألف من تركيا، أندونيسيا، الجزائر، غامبيا والباكستان على أساس تطوعي لاكتشاف إمكانيات بناء شراكة وثيقة وإعداد تقرير يقدم إلى المحاكم / المجالس الدستورية العليا والمؤسسات الموازية أو المماثلة المعنية،

3- عقد المؤتمر القادم في سنة 2020 تحت رعاية المحكمة الدستورية الأندونيسية.